بتكليف من الملك.. وزير الخارجية يشارك في القمة الأولى للفضاء بباريس

الإشادة بالخطوات الملموسة والنهج الطموح للبحرين للدخول في قطاع الفضاء

بتكليف من حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم شارك الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني وزير الخارجية في القمة الدولية الأولى للفضاء التي تستضيفها الجمهورية الفرنسية في العاصمة الفرنسية باريس في الفترة 10-9 سبتمبر 2026.

وشارك في أعمال القمة عدد من رؤساء الدول ورؤساء الحكومات ووزراء الخارجية في العديد من دول العالم، وممثلو المنظمات والوكالات الدولية المتخصصة في شؤون الفضاء، والقطاع الخاص والمجتمع العلمي والمدني، وعدد من الخبراء والمختصين.

وقد ألقى الرئيس الفرنسي في الجلسة الافتتاحية كلمة عبّر فيها عن رؤية فرنسا وأوروبا لمستقبل الفضاء، مؤكدًا أن هذا المجال بات ساحة للتنافس الاستراتيجي والأمن الدولي، وليس مجرد حقل علمي أو تجاري كما كان في السابق. ودعا إلى تطوير قواعد دولية أكثر وضوحًا لحوكمة الأنشطة الفضائية، بما يشمل إدارة الحركة والحطام الفضائي، مشددًا على ضرورة أن يبقى الفضاء مجالًا للتعاون الدولي رغم تصاعد المنافسة الجيوسياسية.

كما شدد على أهمية تحقيق استقلالية استراتيجية وتكنولوجية أوروبية في القدرات الفضائية الحساسة، عبر بناء قدرات مستقلة في الإطلاق والاتصالات والأقمار الصناعية والرحلات المأهولة.

وشهدت القمة توقيع أكثر من 50 عقدًا واتفاقًا بقيمة تتجاوز 20 مليار يورو، شملت شراكات أوروبية ودولية واستثمارات مرتبطة بدولة الإمارات، في مؤشر على تنامي التعاون بين أوروبا ودول الخليج في القطاعات الاستراتيجية.

وبهذه المناسبة، أعرب الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني عن اعتزازه بترؤس وفد المملكة إلى هذه القمة الدولية المهمة بتكليف من جلالة الملك المعظم، منوهًا بالجهود الفرنسية لاستضافة أعمال القمة، والمشاركة الكبيرة من الدول والمنظمات والهيئات العاملة في قطاع الفضاء.

وأشاد وزير الخارجية بالخطوات الملموسة والنهج الطموح لمملكة البحرين للدخول في قطاع الفضاء منذ إنشاء وكالة البحرين للفضاء، مشيرًا إلى أن النفاذ إلى الفضاء أصبح حقا لا يقتصر على عدد محدود من الدول، وينبغي أن ينعكس ذلك في القواعد التي نضعها، مؤكدًا استعداد مملكة البحرين لتوسيع شراكاتها مع جميع الأطراف، إيمانًا منها بأن مستقبل الفضاء لن يُكتب إلا بأيدٍ متعاونة.

من جانبه، أوضح الدكتور محمد إبراهيم العسيري الرئيس التنفيذي لوكالة البحرين للفضاء أن القمة تهدف إلى فتح حوار صريح ومباشر بين جميع الأطراف المعنية، وتحديد آفاق العمل من خلال جلسات نقاش رفيعة المستوى وإعلانات وورش عمل، انطلاقًا من أن التفكير الاستراتيجي في مستقبل الفضاء ينبغي أن يكون مسعى عالميًا مشتركا تعبر عنه بيانات الدول والمنظمات الدولية والفاعلين من القطاع الخاص.

وأضاف أن القمة تهدف كذلك إلى التقريب بين أجندات كانت تعالج بشكل منفصل رغم ترابطها الوثيق، في مقدمتها التوسع المتنامي في استخدام المدارات المنخفضة، وهيكلة اقتصاد الفضاء، والحقول العلمية الكبرى، واستكشاف القمر، وتنمية المهارات والكفاءات.

وأشار الدكتور محمد إبراهيم العسيري إلى أن القمة ناقشت على مدى يومين الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال وفق أربعة محاور، هي: الأمن والقدرة على الصمود، والاقتصاد والتنافسية، والحوكمة والتنظيم، والعلوم والاستكشاف.

وتم خلال القمة اعتماد الإعلان الخاص بدعم الإطار التنظيمي للاتحاد الدولي للاتصالات في تنظيم استخدام الطيف الترددي الراديوي والمدارات الساتلية المرتبطة به، المعد للاستخدام في سياق القمة الدولية للفضاء ومسار التحضير لمؤتمر الاتصالات الراديوية العالمي، ومؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات، بالإضافة إلى اعتماد إعلانين آخرين، هما إعلان الاستخدام المستدام للفضاء الخارجي للجميع، والإعلان الدولي بشأن البيانات العلمية الفضائية، اللذان يهدفان إلى تعزيز التعاون الدولي في مجال حوكمة الفضاء واستدامته على المدى البعيد، وتيسير الوصول إلى البيانات العلمية الفضائية وتبادلها بين الدول والمؤسسات البحثية.

وضم وفد مملكة البحرين إلى القمة السفير عصام عبدالعزيز الجاسم سفير مملكة البحرين لدى الجمهورية الفرنسية، والدكتور محمد إبراهيم العسيري الرئيس التنفيذي لوكالة البحرين للفضاء، والسفير سعيد عبدالخالق سعيد رئيس قطاع التنسيق والمتابعة بالوزارة.

خلال مشاركته في الجلسة الوزارية ضمن فعاليات الأسبوع الرقمي باليونسكو

وزير التربية يقدم ورقة علمية حول دمج الذكاء الاصطناعي في مجال التعليم

قدم الدكتور محمد بن مبارك جمعة وزير التربية والتعليم ورقة علمية حول دمج التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في التعليم، وذلك خلال مشاركته في الجلسة الوزارية المنعقدة في مقر منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة «اليونسكو» ضمن فعاليات الأسبوع الرقمي المقام حاليًا بالعاصمة الفرنسية باريس.

وفي ورقته العلمية تطرق الوزير إلى عدد من نماذج دمج التقنية بالتعليم، والجوانب الإيجابية والتحديات التي تواجه العمليات التعليمية للموازنة بين إدخال التقنيات والحفاظ على الطابع التقليدي في الفصل الدراسي.

واستعرض الوزير عددًا من البرامج والتجارب التعليمية التي طبقتها وزارة التربية والتعليم بمملكة البحرين عبر استخدام وتوظيف التقنية والذكاء الاصطناعي في التعليم وحققت نجاحات في تطوير مستويات الطلبة وتدريب المعلمين، كما بيّن عددًا من المحاذير التي ينبغي أخذها في عين الاعتبار عند إدخال الذكاء الاصطناعي كعنصر أساسي في العملية التعليمية حتى لا يؤدي ذلك إلى نتائج عكسية. واختتم الوزير ورقته بعدد من التوصيات التي تؤكد الحق في التعليم للجميع في عصر التكنولوجيا المتقدمة والذكاء الاصطناعي.

خلال مشاركته في الجلسة الوزارية ضمن فعاليات الأسبوع الرقمي باليونسكو

وزير الخارجية يجري اتصالا هاتفيا مع نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الإماراتي

أجرى الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني وزير الخارجية اتصالاً هاتفيًا أمس مع سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية بدولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة.

وتم خلال الاتصال بحث مسار العلاقات الأخوية الوثيقة التي تجمع بين البلدين والشعبين الشقيقين، وسبل تعزيزها في مختلف المجالات، وأوجه التنسيق والتشاور المشترك إزاء القضايا الاقليمية والدولية المعروضة على مجلس الأمن الدولي، إضافة إلى تبادل وجهات النظر إزاء القضايا ذات الاهتمام المشترك.

رئيس مركز المتروك للتأهيل والإرشاد:

المراكز التأهيلية تؤمن بأن الأسرة شريك استراتيجي في العملية التأهيلية للطلبة من ذوي الهمم

كتبت: ياسمين العقيدات

أكدت بشرى مطر إبراهيم رئيس مركز المتروك للتأهيل والإرشاد بوزارة التنمية الاجتماعية، أن الوزارة وضعت خطة استباقية متكاملة لتهيئة المراكز التأهيلية لضمان استقبال آمن ومنظم للطلبة من ذوي الهمم مع انطلاقة العام الدراسي الجديد، موضحة أن إدارة التأهيل الاجتماعي استعدت لاستقبال الطلبة من ذوي الهمم من مختلف الفئات والإعاقات في عدد من الدور والمراكز التأهيلية الأكاديمية والمهنية التابعة للوزارة، من خلال استكمال التجهيزات التنظيمية والفنية وتهيئة المرافق والبرامج والخطط الفردية.

وقالت خلال مقابلة عبر إذاعة البحرين إن الوزارة استفادت من فترة الإجازة الصيفية لتنفيذ هذه الخطة، مشيرة إلى أن أبرز الترتيبات تمثلت في تهيئة البناء الصحي للمراكز بما يتوافق مع متطلبات الصيانة الدورية، وتجهيز الفصول بالأدوات اللازمة، وتوفير اشتراطات السلامة، إلى جانب تأمين خدمات النقل المدرسي، والعمل على تطوير مهارات الكوادر التعليمية والإدارية، والتأكيد على تفعيل البروتوكولات الصحية الخاصة بكل مركز.

وأوضحت أن هدف وزارة التنمية الاجتماعية، المتمثل في إدارة التأهيل الاجتماعي، هو أن تكون البداية الدراسية مستقرة وتحقق الأمان والتطور لأبناء ذوي الهمم.

وحول ملاءمة البرامج والخطط التأهيلية للاحتياجات والقدرات الفردية لكل طالب، بينت أن إدارة التأهيل الاجتماعي تعتمد التعليم المتميز الذي يرى الفروق الفردية كأساس في تصميم البرامج، موضحة أنه لضمان ملاءمة البرامج المصممة لكل طالب، يتم إجراء تقييم شامل متعدد التخصصات في بداية العام الدراسي أو عند التحاق الطالب.

وأضافت أنه بناءً على هذا التقييم وتحديد نقاط الاحتياج ومستوى الأداء الحالي، يتم تصميم الخطط التربوية الفردية، مع مراعاة أن تكون هذه الخطط شاملة لجميع الخدمات المتواصلة في كل مركز، مشيرة إلى أنه يتم عمل مراجعة دورية للخطط عبر المتابعة والتقييم المستمر، بما يضمن أن كل طالب يحصل على البرنامج الذي يدعم قدرته ويعزز استقلاليته.

○ بشرى مطر إبراهيم.

وفيما يتعلق بالتواصل مع الأسرة، أكدت أن المراكز التأهيلية تؤمن بأن الأسرة شريك استراتيجي في العملية التأهيلية، ولذلك حرصت إدارة التأهيل الاجتماعي على بناء جسر تواصل قوي من خلال تحديد أيام تهيئة واجتماعات الخطط الفردية مع الأسرة.

وأشارت إلى فتح قنوات التواصل المباشرة بالاتصال أو المقابلات أو الرسائل، إلى جانب التقارير الدورية التي ترفع عن تقدم الطالب، واللقاءات الفردية التي يتم تحديدها عند الحاجة لمناقشة مستجدات كل حالة.

وأوضحت أن جميع هذه الأمور تم تحديدها والعمل عليها، وجار أيضاً تنفيذها في بعض المراكز أو تم تنفيذها فعلياً، بما يتيح لولي الأمر الاطلاع والمشاركة من أول العام الدراسي.

مقترح نيابي جديد لتنظيم قيادة «السكوترات» الكهربائية

حظر استخدامه على الطريق العام لأقل من 16 سنة

كتب: وليد دياب

أعد كل من النواب خالد بوعنق، وهشام العوضي، وزينب عبدالأمير، وأحمد السلوم، اقتراحا بقانون بشأن تعديل بعض أحكام قانون المرور، بهدف تعزيز الحماية القانونية للأطفال والناشئة من مخاطر قيادة «السكوترات» الكهربائية على الطرق العامة، وذلك من خلال تحديد سن السادسة عشرة كحد أدنى للقيادة.

كما يهدف المقترح بقانون إلى منع تمكين الأطفال ممن هم دون هذه السن من قيادة السكوترات الكهربائية على الطرق العامة، مع ترك التفاصيل المتعلقة بشروط السلامة والأماكن المسموح فيها بالاستخدام والإجراءات التنفيذية للائحة والقرارات المختصة.

ويأتي الاقتراح في ضوء تزايد استخدام السكوترات الكهربائية وما قد يترتب على استخدامها من مخاطر وحوادث، بما يستوجب تعزيز الضوابط القانونية الكفيلة بحماية الأرواح وسلامة مستخدمي الطريق.

وينص الاقتراح بقانون على إضافة تعريف جديد في قانون المرور نصه الآتي:

السكوتر الكهربائي: مركبة ذات عجلة أو عجلتين أو أكثر، تسير بالقوة الكهربائية، أو بالقوة الكهربائية وقوة دفع قائدها، أو بقوة آلية أخرى، وليست مصممة على شكل سيارة، وتُقاد بطريقة الوقوف أو ما في حكمها، ومعدة لنقل الأشخاص، وحجمها أصغر من الدراجات الكهربائية وذات قوة محرك منخفضة، وتندرج تحت نوع الدراجة الآلية.

كما استحدثت مادتين جديدتين تنصان على:

«يحظر على من لم يبلغ ست عشرة سنة ميلادية قيادة السكوتر الكهربائي على الطريق العام. وتُعدُّ قيادة السكوتر الكهربائي لمن دون هذه السن في حكم قيادة المركبة ممن لا يحمل رخصة قيادة صالحة لقيادتها».

«يحدد الوزير بقرار منه ضوابط استخدام السكوترات الكهربائية وقيادتها، وشروط السلامة والأماكن المسموح باستخدامها فيها، والسرعة القصوى لها، وتصاريح قيادتها».

○ خالد بوعنق.

○ هشام العوضي.

○ زينب عبدالأمير.

○ أحمد السلوم.

قيادة «السكوتر» دون هذا السن كقيادة مركبة بلا رخصة

وتمثلت مبررات الاقتراح بقانون في تزايد الحوادث المرورية الناجمة عن الاستخدام غير المنظم للسكوترات الكهربائية، في الآونة الأخيرة، والتي أسفرت عن إصابات بليغة وحالات وفاة، خاصة بين فئة الشباب والأطفال.

وتكمن خطورة هذه الوسيلة في صغر حجمها وسرعتها المقبولة مع خلوها من وسائل الحماية الهيكلية (كالهيكل الخارجي للسيارة أو الوسائد الهوائية)، مما يجعل مستخدمها عرضة للاصطدام المباشر بالمركبات أو السقوط الخطر على الأسفلت. ويستلزم هذا الواقع تدخلاً تشريعياً عاجلاً لوضع إطار حاسم يحمي الأرواح.

كما تمثلت في حماية الأطفال والسلامة العامة، حيث إن حظر القيادة لمن هم دون 16 سنة يهدف إلى الحد من الحوادث الخطيرة الناتجة عن نقص الخبرة والإدراك لدى الأطفال، ولا تقتصر مخاطر السكوترات الكهربائية على مستخدميها فحسب، بل تمتد لتشكل تهديداً كبيراً لسلامة المشاة على الأرصفة وفي المناطق السكنية والمشاريع الترفيهية، نتيجة دهس المشاة أو الاصطدام الفجائي بهم. وإن وضع الضوابط وتحديد الأماكن المسموح فيها بالقيادة يضمن الفصل بين حركة المشاة وحركة السكوترات والمركبات، مما يحمي الفئات الضعيفة مثل كبار السن والأطفال المشاة.

واشارت المذكرة الايضاحية الى ان قانون المرور الاماراتي نظم التنقل بالسكوتر، حيث اعتبره من وسائل التنقل الشخصية التي عرفها في المادة (1) بأنها معدّات مزودة بمحرك كهربائي تسير بقوة المحرك الكهربائي أو بقوة دفع مستخدمها أو أي مصدر آخر للطاقة يتم استخدامها كوسيلة شخصية للتنقل، وتشمل الدراجة الكهربائية والدراجة الهوائية والسكوتر الكهربائي وألواح التزلج وناقلات كبار السن وناقلات أصحاب الهمم أو أي نوع آخر يُحدد بقرار من مجلس الوزراء.